رأي القدس

عراق الحرب الطائفية والموت

■ يصر الرئيس الامريكي جورج بوش على ان قرار شن الحرب على العراق كان صائباً، وان امريكا والعالم اصبحا اكثر اماناً اليوم بدون صدام حسين في السلطة. ولكن الوقائع على الارض، وبعد مرور ثلاث سنوات على غزو العراق تكذب اقواله هذه، وتكشف حجم الدمار الذي الحقه بالعراق والعالم بأسره من جراء قراراته وسياساته المتهورة.

امريكا لم تصبح اكثر أمناً، فالحرب على العراق كلفتها حتى الآن مقتل اكثر من ثلاثة آلاف جندي، وثمانية عشر الف جريح، معظمهم يعانون من اصابات خطرة جسمانية ونفسية، وهي كلفة تكاد تساوي الخسائر نفسها التي لحقت بها من جراء احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) عام 2001، مع فارق بسيط وهو ان خسائر الحرب في العراق مستمرة، بينما خسائر برجي التجارة العالمي توقفت عند الرقم المذكور.

العالم لم يصبح اكثر امناً، فتنظيم القاعدة تضاعفت قوته عشر مرات بسبب غزو العراق واحتلاله، لأن هذا الغزو حقق له ما افتقده في افغانستان بعد الهجوم الامريكي، اي الدولة الفاشلة، القواعد العسكرية، التأييد البشري، والمستودع الهائل من الاسلحة والعتاد.

امريكا اصبحت مكروهة ليس في العالمين العربي والاسلامي فقط، وانما في معظم القارات، والرئيس بوش بات رمزاً للحروب والقتل والدمار، وفوق هذا وذاك، الكذب. فلم يحدث مطلقاً ان ظهر رئيس للولايات المتحدة، زعيمة العالم الحر، يمارس الكذب بالطريقة التي مارسها ويمارسها جورج بوش. فقد كذب علناً عندما اتهم العراق بامتلاك اسلحة دمار شامل، وهو يعرف انه لا يملك مثل هذه الاسلحة، وكذب مرة اخرى عندما تحدث عن وجود علاقات بين الرئيس صدام حسين وتنظيم القاعدة.

الرئيس بوش وعد ان يحول العراق الى نموذج للديمقراطية يتباهى به وسط محيطه الديكتاتوري، وان يجعل منه واحة للاستقرار واحترام حقوق الانسان والحريات بكافة اشكالها. ولكن ما يحدث حالياً في العراق يتنافى مع كل هذه الوعود، بل ان وضعه الحالي اسوأ بكثير من وضعه قبل الحرب باعتراف الدكتور اياد علاوي اول رئيس وزراء لعراق ما بعد الحرب.

العراق الآن ممزق منعدم الأمن والاستقرار، غارق في حرب اهلية طائفية، يستيقظ اهله يومياً على اصوات السيارات المفخخة، والقتل الطائفي، حيث جثث الضحايا بالعشرات تملأ الشوارع، وتطفو على سطح النهر.

عراق الاحتلال يفتقد الى الأمن والأمان، مثلما يفتقد الى الماء والكهرباء والصحة والتعليم، طبقته الوسطى مدمرة ومسحوقة، وعلماؤه تعرضوا للتصفية الجسدية، وابناؤه تقتلهم البطالة التي فاقت معدلاتها السبعين في المئة، وحكامه في معظمهم لصوص طائفيون قتلة يمارسون التعذيب، ويشكلون فرق الموت، وتحركهم نوازع الاحقاد والرغبة القاتلة في الثأر والانتقام.

الديمقراطية الامريكية في العراق افرزت ديكتاتورية طائفية، ومقابر جماعية واستفحال الجريمة، وتحويل العراق الى ساحة للتدخلات الخارجية، وميداناً للتطرف بكل انواعه واشكاله، وهو تطرف بدأ يفيض ويتجاوز حدود العراق الى جيرانه، فالعراق لم يعد يصدر الديمقراطية وحقوق الانسان، وانما العنف باشكاله والوانه كافة.

الشعب العراقي، وبعد ثلاث سنوات من الغزو والاحتلال، بات يريد الأمن والطمأنينة، ويقدمهما على لقمة الخبز، فبغداد عاصمة الرشيد تحولت الى مدينة اشباح تسيطر عليها عصابات القتل والخطف والسطو المسلح، وهي المدينة التي كانت مضرباً للمثل في الهدوء والأمان حيث كان سكانها ينامون وابواب منازلهم مفتوحة على مصراعيها.

العراق كان مثالاً في التسامح الطائفي، والتنوع الثقافي والعرقي والديني، وبات اليوم عوالم متنافرة متحاربة متكارهة بفضل الاحتلال الامريكي والقوى التي اتى بها، ونقلت اليه امراضها الطائفية الفتاكة.

بعد ثلاث سنوات من الاحتلال يبدو مستقبل العراق اكثر ظلاماً من حاضره. عراق يغرق في الحرب الطائفية وكل ما تفرزه من قتل ودمار وتفتيت. ورغم ذلك يقول الرئيس بوش، ودون اي ذرة حياء ان قرار غزوه كان صائباً.

الرئيس بوش يجب ان يقدم الى المحاكمة كمجرم حرب مسؤول عن تدمير هذا البلد وقتل مئات الآلاف من ابنائه، علاوة على ثلاثة الاف جندي امريكي زج بهم في حرب غير عادلة، غير قانونية، وغير اخلاقية.

الذكرى الثالثة لغزو العراق

ثقافة «الجمهورية» بخطر وباريس تدافع عن أنبل مكتسباتها مجدداً!

مطاع صفدي *

■ لم تمض سوى أشهر معدودة على تظاهرات الضواحي البأريسية، من فتيان الهجرة المهمشين، إلا وانفجرت تظاهرات شبابية، كذلك وفي العمق من المدن الكبرى هذه المرة، وبدءاً من باريس وجامعتها التاريخية الشهيرة السوربون، والتي عمت جامعات فرنسا كلها دفعة واحدة. فما أن يُقال إنها ثورة طالبية جديدة، حتى تذكّر بتلك الغضبة العارمة التي شاركت فيها الجامعة والنقابة العمالية معاً، وسجلت ذلك المنعطف السياسي الاجتماعي المتميز الذي دُعي بثورة 1968 الطالبية. فالهبّة الراهنة يمكن وصفها بكثير من خصائص الثورة السابقة. إنها مفاجئة وغاضبة، وصدامية مع رجال الأمن. وتبدأ من الإضراب العام عن الدروس والتحصّن بقاعات الصفوف والأروقة، وقبل أن تتدفق سيولها إلى الشوارع، يتصدى الأمن الرسمي لها على المداخل؛ ويحطم الطلبةُ الكراسي والطاولات، ويقذفون بقطع أخشابها الشرطةَ المداهمة. ومن ثم يُعلن الإضراب المفتوح دون تمكّن الأمن من حصاره وراء أسوار الجامعات. ولا بد سريعاً أن تهبَّ النقابات العمالية إلى المساعدة والمشاركة، كما حدث عام (68)، بيد أن الاحتجاج الطلابي من المستبعد أن يتطور إلى ثورة شعبية وحتى طبقية عارمة كما في الماضي. ذلك أن تركيبة المجتمع نفسها قد اختلفت عما كانت عليه قبل حوالي أربعين عاماً. لكن دوافع التحرك الشعبي وأهدافه ربما لم تتغير كثيراً طيلة هذا الفاصل الزمنيّ الشاسع. فاليوم كما بالأمس لا تزال الأوضاع المعيشية هي المحركة الأولى والجامعة بين معظم مكونات الهرم الاجتماعي من وسطه حتى أدناه.

بل إن التواصل بين محركات الانتفاضتين يفرض نفسه على الرؤية الموضوعية، ما أن يُلاحظ بسهولة أن (ثورة) الحاضر إنما تدافع عن مكتسبات الأولى، وأهمها ولا شك تلك التي أقرت قوانين الحقوق الاجتماعية الكاملة للعمل لأول مرة في تاريخ المواطنة وتقدمها المضطرد منذ الثورة الفرنسية قبل قرنين ونيف التي أسقطت مؤسسة الحكم المطلق، وأطلقت تجارب الجمهورية، عبر المسيرة الطويلة الشاقة لقصة استرداد الشعب لشروط حريته المتكاملة، بالتمكن تدريجياً، وتحت إيقاع متواصل من نكسات تعقبها انتفاضات، بالتمكن من ترسيخ حق الشعب وحده في أن يكون مصدر السلطات، وبالتالي أن يتطور مفهوم السيادة للدولة، إلى مبدأ سيادة الأفراد على أنفسهم بالتمتع الفعلي من كامل حرياتهم مع حمايتها بالقانون العام، حيثما يغدو الاعتراف بمبدئية الشخصية الإنسانية بمثابة تأسيس متنام للشرعية الكلية التي بدورها سوف ترعى نشأة المجتمع المدني في ظلها، وتصحح باستمرار من مساراته في التكوّن، وما تتعرض له الدولة الحاكمة باسمه من تجاوزات الممارسة السلطوية وانحرافات العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

إن جملة هذه المبادئ والمفاهيم، وخلال جدليتها المتنامية مع تسلسل منعطفات الوقائع التاريخية الحاسمة، والبناء المضطرد على مكتسبات سابقاتها، كمقدمات ضرورية لما يلحقها، نقول إن جملة هذه الثروة من المبادئ والمفاهيم وتحققات الواقع، هي التي كونت مصطلح (الجمهورية) وملأته بمضمونه العيني، أعطت ملامحه المتميزة كفلسفة إنسانية أولاً، ومن ثم كأنظمة حكم دستورية، حافظةً لكونات المجتمع المدني وتقدمه التضامني بإمكانيات جميع أعضائه المتساوين أمام القانون.

لكن مع الانقلاب الصناعي منذ أواسط القرن التاسع عشر لم تعد مسيرة الجمهورية تكتفي بذخيرة مكتسباتها من الحقوق السياسية والمزيد من الحقوق المدنية، على أثر كل ردة نحو الحكم المطلق مع ملكية الإمبراطور (نابليون الأول) ثم عودة الملكية التقليدية وثورتي أربعينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، والعودة الثانية للإمبراطورية، وهكذا حتى تعددت الأنظمة الجمهورية ما بين كل نكسة وأخرى، إلى أن ترسخت قواعدها عبر جمهوريات القرن العشرين، إنما مع الانقلاب الصناعي راح المجتمع ينتقل من شكله التماثلي بين فئاته إلى شكل التوزع الطبقي والتركيبي المعقّد. أصبح الصراع السياسي محملاً بمضامين الصراع الطبقي. ولقد شُغل تاريخ الجمهورية الحديث والمعاصر بظروف هذا الصراع المزدوج الذي صار له ذلك العنوان الكبير والجديد على ثقافة التحرر السابقة، التي باتت توصف بالتقليدية بالنسبة لذلك العنوان الذي يكتب مصطلح (الحقوق الاجتماعية). غير أن النضالات السياسية وراء هذه الحقوق، لم تؤد إلى الاعتراف بها وتشريعها من قبل الدولة إلا مع الثورة الطالبية (68). فهي الثمرة العليا لنضج الجمهورية الفرنسية والعلامة الفارقة المميزة لها عن مثيلاتها، من ديمقراطيات أوروبا، وخاصة عن ليبرالية الأنغلوسكسون. إنها (نعرة) الاختلاف الفرنسي التي تكاد تتحول إلى إيديولوجيا الوطنية الفرنسية. وهي بقدر ما يعتزّ بها أصحابها فإنها تثير ردود فعل سلبية لدى الآخرين على ما يُدعى أحياناً بالصلف الوطني. وقد تصير مدعاةً للحسد والغيرة في حلبة التنافس مع الأنداد على ادعاء الفوز بالقسط المعلّى من خصائص ومزايا ذلك التلاحم المفهوميّ بين الديمقراطية والحداثة.

الانتفاضة الطالبية الراهنة تهبُّ من قلب جامعاتها للدفاع عن هذا (الاختلاف الفرنسي) ذاته، وبالأخص عن القمة المكتسبة في رصيد الحريات الفردية وتشريعات الحماية الاجتماعية في العمل والصحة والشيخوخة والتعليم في كل مراحله. فلقد تفتقت (ثقافة) دوفيلبان، رئيس الوزراء، الشاعر والحاذق في الرئاسات الإدارية، تفتقت عن اختراع لحل إشكالية البطالة المزمنة، تحت عنوان عقد العمل المؤقت للشبيبة المتخرجة حديثاً من المعاهد. والمقصود منه هو إعطاء عمل للشاب المبتدئ وفق عقد موقت لمدة سنتين، قد يلجأ رب العمل بعدها إلى تسريحه، ولا يمكنه أن يجد غيره إلا بعد ثلاثة أشهر، وربما سوف يقضي شبابه الأول متنقلاً من عمل إلى عمل دون أن يُحظى بالاستمرارية. فالمسألة هي أنّ مجتمع الرفاهية القصوى يخلّف وراءه أربعة ملايين من العاطلين عن العمل، وخاصةً من فئة الشباب الصاعدين. وهذه النقيصة الكبرى لصورة التضامن الاجتماعي المشروخة، تطورت إلى إشكالية مزمنة، وقد فشلت في معالجتها طيلة ثلاثين عاماً من عمر الحقوق الاجتماعية، جميع حكومات اليمين واليسار. حتى أصبحت البطالة تشكل تهديداً متزايداً لأسس السلام الأهلي. ولم تكن غضبة فتيان الضواحي من أبناء الجيل الثالث من مهاجري الجنوب، إلا مؤشراً صارخاً على نوعية هذا التهديد للسلام الأهلي، وفداحة تطوراته المنتظرة. فهنا البطالة وباء شموليّ معمّم على كل عائلة تقريباً، وناشرٌ لأوبئة البؤس الإنساني بكل أشكاله المادية والأخلاقية، إلى حدود الإجرام العفوي والفردي، أو الجماعي المنظم. والآن تندلع موجات الاحتجاج من صميم العاصمة باريس، ومن أكبر صرح علميّ رمزيّ جامعة السوربون. والمحتجون هم كذلك من العنصر الشبابي، لكنهم في معظمهم ينحدرون من الطبقات المتوسطة وما فوقها. وموضوع الاحتجاج هو ما يتصورونه اختطافاً لمستقبلهم، وربما كان كذلك عدواناً على أثمن إنتاج للمدنية الفرنسية، وهو هذا التضامن الاجتماعي وتشريعاته المتقدمة التي افتُرضت أنها نهائية ولا عودة عنها أبداً.

ومع ذلك هنالك تيارٌ في اليمين الفرنسي.. وربما كذلك في أوساط اليسار والوسط، لا يرى مفراً من مراجعة هذه التشريعات التي يُعزى إليها تباطؤ الاقتصاد الوطني، بسبب الأكلاف العالية لبنود الضمان كلها، التي لا تُغطيها مواردها، وتُضطر الدولة دائماً لتعويض العجز المتراكم من سنة إلى أخرى، هذا فضلاً عن انخفاض مستمر في فرص العمل سواء في القطاع العام والخاص؛ كل هذا وسواه من العلل الاقتصادية والاجتماعية يقدم مادة براهين خصبة لدعاة الليبرالية الجديدة في نموذجها الأنغلوأمريكي. إذ تُلقى على عاتق التشريعات الاجتماعية مسؤولية ما اصطُلح عليه أمريكياً بشيخوخة أوروبا. والمقصود بها أولاً فرنسا بالذات.

لكن بالمقابل هناك حُجج أخرى معاكسة وواضحة المعالم لمن يريد أن يراها ويعترف بصلاحتها، التي تثبتها هذه الحقيقة المباشرة وهي أن تجربة (الاختلاف الفرنسي) المعاصر إنما ترجع فعلاً وواقعاً إلى قُدرة فرنسا على المزاوجة بين النقيضين: (اشتراكية) التضامن الاجتماعي ورأسمالية الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته، وذلك بفضل التدخّل المستمر للدولة والدعم المعنوي الذي تتلقاه من معظم فئات الشعب، وفي الطليعة دائماً يبرز مثقفو (الجمهورية) المجددون لفلسفتها بحسب المتغيرات البنيوية العامة اللاحقة بتطورات المجتمع سياسياً واقتصادياً وفكرياً.

هذا مع العلم أن الرأسمالية الفرنسية لم تكن لتتقبل التعايش مع نقيضها الاجتماعي، لو لم تكن قد جنت أرباحاً طائلةً من ريع مؤسسات التضامن نفسها؛ يكفي التذكير فقط بثروات شركات الأدوية، و(صناعة) الطب إجمالاً التي تضاعفت إلى مستوى المليارات. لكن ضغوط العولمة، والتنافسات الدولية الهائلة تدأب على إطلاق الرأسمالية الفرنسية من عقالها الوطني لتلحقها بركب الليبرالية الجديدة الجامحة والعابرة لوطنيات الأمم كلها.

لقد نزلت أخيراً النقاشات النظرية إلى مستوى الشارع والتقطتها جماهيرها ذات المصلحة الرئيسية، سلباً وإيجاباً من كل تغيير جذري يعتري مسيرة الشأن العام. وعلى هذا فهي ستكون صاحبة القول الفصل، كما كان الأمر دائماً مع غضبات الشارع الفرنسي في كل منعطف اكتسبته ثقافة الجمهورية، طيلة تاريخها الحديثة المعاصر.

* مفكر عربي مقيم في باريس

المغرب العربي: الفشل يفتح الباب للقوة الامريكية

عابد شارف *

■ بينما تتشكل في مختلف مناطق العالم تجمعات جهوية اقتصادية أو سياسية، أخذت بلدان المغرب العربي الاتجاه المعاكس، فكرست عزلتها داخل الحدود الوطنية لكل دولة، مع تضاعف التوتر على الحدود ورفض أغلب أشكال التعاون.

وأغلقت بلدان المغرب كل الأبواب رغم بروز معطيات جديدة تؤكد ان حل عدد من المشاكل لا يمكن ان يتم الا بالتعاون على مستوى واسع يشمل كل البلدان المغاربية اضافة الى أطراف أخرى. ورغم الخطاب السائد حول «ضرورة بناء الغرب العربي» و«المصير المشترك» الذي يتبناه القادة، فالواقع يؤكد تراجعا واضحا في المبادلات والتشاور والتعاون، مما يشير الى ان الكوارث التي تهدد المنطقة لن تجد الهياكل الضرورية لمواجهتها اذا وقعت فعلا.

ويبرز هذا الفشل الواضح حتى في التبادلات التقليدية بين بلدان المغرب العربي، حيث كانت الجزائر وليبيا مثلا تتبادلان منذ ثلاثين سنة حدا أدنى من الزيارات كما كانت تتشاور في عدد من القضايا. الا ان الأزمة التي عاشتها الجزائر في التسعينات واعادة ليبيا النظر في مواقفها أدت الى غياب شبه كامل للتعاون بين البلدين. وكانت تونس والمغرب حليفين للغرب منذ الاستقلال، لكن انعدام مجالات التعاون الاقتصادي دفع كلا منهما الى البحث عن حلول وطنية في علاقاته مع أوروبا والغرب بصفة عامة، الى درجة ان البلدين أصبحا يتنافسان في جلب السياح الأوروبيين، مع العلم ان السياحة تشكل جزءا مهما من مداخيل البلدين من العملة الصعبة. أما موريتانيا، فتبقى نقطة الضعف في هذه العلاقة المغاربية، لان وضعها الجغرافي ووزنها لا يسمح لها بالتأثير على ميزان القوى في المنطقة.

وتكرس هذا المأزق في شلل اتحاد المغرب العربي الذي أنشئ قبل 17 سنة في اجتماع الجزائر وجمع الملك الحسن الثاني والقائد الليبي معمر القدافي والرئيس التونسي زين العابدين بن علي والجزائري الشاذلي بن جديد. فبعد التدابير الأولى التي فتحت مجالات وآمالا كبيرة، عادت الخلافات لتحتل الواجهة، فأغلقت الحدود الجزائرية المغربية سنة 1994، وتراجع التعاون، كما تراجع عدد اللقاءات، وعادت الأزمة الى ما كانت عليه في الثمانينات.

وبذلك يكون القادة المغاربة من جهة قد فشلوا في تحقيق ما وعدت به حركات التحرير قبل أكثر من نصف قرن، لما كان الحلم المغاربي يفرض نفسه على الجميع. وكانت أول حركة وطنية جزائرية برزت سنة 1924 قد أخذت تسمية «نجم شمال افريقيا»، مما يؤكد النظرة الشاملة التي كانت سائدة في تلك المرحلة.

ويرى أحد قادة حرب التحرير في الجزائر ان «الحدود صنعها الاستعمار وكرسها الاستقلال بدل ان يزيلها». ويقول الأخضر بورقعة، ضابط سابق في جيش التحرير الجزائري، ان ثوارا من المغرب كانوا في الكتيبة التي كان يقودها، قبل ان يكتشف بعد الاستقلال ان عليه ان يحاربهم خلال «حرب الرمال» التي اندلعت بين الجزائر والمغرب سنة 1963.

ويضيف ان الفاجعة كانت بالنسبة له تماثل تلك التي أصابته لما وجد نفسه مضطرا الى محاربة جزء آخر من الجيش الجزائري أثناء النزاعات التي وقعت مباشرة بعد استقلال الجزائر أثناء ما يعرف بحرب الولايات.

واصبح هذا الفشل في تحقيق أحلام الماضي يشكل خطرا على البلدان المغاربية في الوقت الحاضر، خاصة أمام الكوارث التي تهدد المنطقة والتي لا يمكن التصدي اليها دون تعاون شامل.

ويصنف أحد الباحثين الجزائريين هذه المخاطر ضمن ثلاثة انواع، منها الاستراتيجية، مثل استحالة بناء اقتصاد حقيقي في كل بلد على حدة بسبب ضعف السوق والمؤسسات الصناعية، ومنها الطارئة مثل انفلونزا الطيور، ومنها التي تتطلب تنسيقا جهويا مثل التعامل مع الهجرة الافريقية.

فالسوق المغاربية تشكل ما يساوي السوق الألمانية، وسيبلغ عدد سكان المنطقة مائة مليون نسمة بعد 15 سنة، لكن من المحتمل ان يبقى هذا الفضاء سوقا للمنتوجات الأوروبية والآسيوية، بسبب انعدام حد أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية.

ولا يمكن لأي بلد ان يدخل عددا من النشاطات مثل صناعة السيارات لانها تتطلب سوقا ورؤوس أموال لا يمكن التوصل اليها بصفة انفرادية.

وقال أحد الاقتصاديين بسخرية انه حدث ان اشترى المغرب بتروله جزائريا أو ليبيا من سوق لندن بعد مروره بعدة وسطاء، رغم ان القادة المغاربة يتكلمون منذ عقود عن التكامل الاقتصادي بين بلدان المنطقة.

ولم تتجاوز التبادلات الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي 2 بالمئة من مجموع تجارتها الخارجية، حسب تصريحات أدلى بها الثلاثاء الماضي الوزير الأول الجزائري الأسبق اسماعيل حمداني الذي قال انه لا يمكن بناء المغرب العربي اذا كان كل طرف يسبح لوحده. لكنه (حمداني) مثل أغلبية المسؤولين الجزائريين لم يقم بأي عمل يُذكر له في هذا السياق لما كان في السلطة.

وتكلمت صحف كثيرة عن احتمال تجاوز هذا الوضع على اثر تعيين اللواء العربي بلخير سفيرا للجزائر في المغرب، بعد ان كان في قلب السلطة الجزائرية لمدة عقدين بصفته مدير مكتب رئيس الجمهورية. وقيل ان المهمة الأساسية للواء بلخير ستتعلق بحل أزمة الصحراء الغربية التي يدّعي القادة المغاربة انها العائق الأساسي لتطوير العلاقات بينها. لكن اتضح بسرعة ان الجمود ناتج عن أسباب أخرى، خاصة في استغلال المشاعر القومية للحفاظ على النظام القائم في كل بلد.

ولما ظهرت المخاطر التي من الممكن ان تنتج عن انتشار محتمل لمرض انفلونزا الطيور، قال مسؤولون ان التشاور سيتسع بين بلدان المنطقة لمواجهة الخطر. لكن هذه المشاورات بقيت حبرا على ورق، حيث لاحظ أحد الأطباء ان «الطبيعة، وخاصة الصحراء بفراغها، ستحمي المغاربة أكثر من الوزارات». واقتصر كل بلد على تدابير لا تتجاوز حدوده.

ويتخوف هذا الطبيب من انتشار انفلونزا الطيور في افريقيا بالحجم الذي عرفه مرض الايدز الذي خلف أكثر من ثلاثين مليون قتيل في افريقيا لحد الآن، مع العلم ان انتشار فيروس انفلونزا الطيور سيكون أكثر تدميرا من فيروس الايدز اذا اصاب الانسان.

أما المشكلة الثالثة التي عجز المغاربة عن التنسيق لمواجهتها، فتتمثل في الهجرة الافريقية نحو الشمال، مرورا ببلدان الغرب العربي. ويقول علي بن سعد، باحث جزائري في الهجرات الانسانية، ان خمسة الى عشرة ملايين افريقي سيجتاحون لبلدان المغرب العربي خلال الخمس عشرة سنة القادمة، سواء ليستوطنوا فيها أو ليستعملوها كمعبر نحو أوروبا.

ولا يمكن مواجهة هذه الظاهرة بصفة انفرادية كما أثبتت التجربة. فكلما أغلق طريق للهجرة، برز طريق آخر، وآخرها الطريق الذي يمر عن شمال موريتانيا ثم الصحراء الغربية وجزر الكناري باسبانيا. وتقول آخر الاحصائيات ان أكثر من ألف افريقي لقوا حتفهم في محاولة للوصول الى جزر الكناري انطلاقا من موريتانيا منذ بداية السنة، مما يؤكد حجم الهجرة من خلال هذا المعبر الذي يعتبر جديدا نسبيا، كما يؤكد حجم المشكلة التي ستجتاح كل المنطقة.

وحتى الصحراء الغربية التي ما تزال محل نزاع بين المغرب وجبهة البوليزاريو، فانها تعرف تدفقا للمهاجرين. وبينما اجتاحت المنطقة فيضانات دمرت الهياكل الهشة في مخيمات اللاجئين الصحراويين، وجد مسؤولو البوليزاريو انفسهم مضطرين للتكفل بلاجئين آفارقة وصلوا الى الصحراء الغربية مرورا بموريتانيا وغيرها. وبينما كان الصحراويون يقتسمون جوعهم مع الأفارقة، نشب جدل بين الجزائر والمغرب حول أحسن الطرق لمساعدة المنكوبين الصحراويين.

ويقول محلل سياسي جزائري ان البلدان المغاربية «ستذهب حتما الى الوحدة، واذا لم تختر هذا الطريق بارادتها، فان القوى الكبرى ستدفعها اليه. والارجح ان تتم الوحدة تحت اللواء الأمريكي». ويعتبر ان أمريكا بدأت العمل في هذا الاتجاه بفرض تعاون في محاربة الارهاب، وتوسع هذا التعاون الى ميادين أخرى مثل حماية حقول المحروقات ومعابر النفط وغيرها.

أما أوروبا فتريد للمغرب العربي ان يتوجه نحو حد أدنى من الوحدة ليضمن نوعا من الازدهار، وهو الطريق الوحيد الذي سيدفع المهاجرين الأفارقة الى البقاء في شمال افريقيا بدل العبور الى أوروبا. واذا تحقق ذلك، تكون البلدان المغاربية قد اضطرت الى طريق الوحدة لا خدمة لشعوبها أو لتحقيق أحلام المغرب العربي الموحد، بل ستفعل ذلك لحماية مصالح أمريكا وأوروبا.

ويلخص ذلك المؤرخ الجزائري محمد حربي بقوله: «اذا عجزت القوى الاجتماعية والسياسية الداخلية أن تقوم بالمبادرات الضرورية لتحريك الوضع، فان قوى خارجية ستتكفل بالمبادرة لتحولها لصالحها».

* كاتب وسياسي من الجزائر

طائفية بغيضة

ميشيل كيلو

■ الجميع يلعنونها، ويعلنون براءتهم منها، ويرفضون الانتساب إليها، ويرون فيها أعظم الشرور، لأنها نقيض كل ما هو وطني ومجتمعي وإنساني، ولأن سيطرتها تعني قتل الهيئة الاجتماعية وموت وجدان وضمير الفرد، وانهيار الوعي العام، والإجهاز على الحرية.

إنها الطائفية، التي لا يذكرها عربي أو مسلم إلا ويقرن بها لفظة «البغيضة»، ولا يتحدث أحد عنها إلا ليعتبرها دليلا دامغا على ما آلت إليه من سوء أحوال أمة كانت تجتاز حقبا وطنية وقومية، انقلبت فجأة ـ وبقدرة قادر ـ إلى حقب طائفية، فانقلب معها كيان العرب رأسا على عقب، وأصيب بأمراض أنهكتهم ووضعهم بعضهم في مواجهة بعضهم الآخر، وجعلتهم يقومون شؤونهم بأسس ومعايير لا تستقيم معها حياة الجماعة ووجود الفرد، أدت إلى هلاك الدولة، وفصم عرى المواطنة، وتفرق المجتمعات وتشتت الأسر: هي أسس ومعايير الطائفية البغيضة، التي يعتقد بعض العرب أنها لا تكون خطيرة إذا لم تتجسد في نظم، ويؤمن بعضهم الآخر أنها لن تصير نظاما إن لم تستحكم قبل ذلك في النفوس، وتتغلغل إلى العقول، وتنجح في تحويل الأولى إلى كهوف للقسوة والظلم، والثانية إلى مصانع للإجرام وكره الآخر، خاصة إن كان مواطنا من طائفة أخرى، أي شخصا مرشحا للقتل لأنه إما عدو أو مشروع عدو.

رغم سيادة الطائفية، ليس بين العرب شخص واحد يعترف بأنه طائفي، وليس هناك نظام واحد يقر بطائفيته أو يسمح لمواطنيه بالحديث عن الطائفية أو حتى بالعمل على التخلص منها أو بالمطالبة بتقييد انفلاتها، فالطائفية ليست موجودة في البلدان العربية، وتخشى الحكومات، كما تقول لغتها الكاذبة، أن يستحضرها الحديث عنها مثلما يستحضر الحديث عن الشيطان الشر. ترى، من يخدع هذا الموقف، الذي يزج بنا في وضع مفارق، يجعل حياتنا خاضعة من جهة لاعتبارات طائفية ومذهبية وفئوية تقرر معظم جوانبها العامة وتفاصيلها، بينما يرفض كل واحد منا، من جهة أخرى، الاعتراف بالطائفية أو الإقرار بوجودها ونفوذها، ولا يسمح أحد بمناقشتها كظاهرة خطيرة، ويكذب الجميع، حين يتحدثون عنها، فيزعمون أنها ظاهرة عابرة وعرضية وليست مشكلة معقدة. هكذا، وصلنا إلى حال تحتل الطائفية فيه موقعا حاسما، يجعلها موجودة في كل مكان، دون أن تكون تحت أي ضوء، خاصة ضوء العقل العام، الذي يمنع بالقوة والتخويف من اعتبارها مشكلة رئيسية، ويجبر على التعامل معها باعتبارها لا شيء، أي غير موجودة، فمن المنطقي أن لا يكون من حق أحد ذكرها، لأن الحديث عنها يعادل اختلاقها وإغراق الأمة في مستنقع خانق، يعترف الجميع أنه جعلها في أسوأ حال هو مستنقع الطائفية البغيضة.

نشأت الحاجة إلى الطائفية الحديثة، أي السلطوية والمنظمة، من عجز النخب الحاكمة عن إسناد رؤاها وخططها وبرامجها ونظمها إلى حاضنة وطنية وقومية عامة، وتعززت من خلال بحثها عن حامل ما قبل وطني/ما قبل مجتمعي يحميها، وجدته في تكوينات مغلقة ذات قيم ومعايير خاصة، لم تنصهر في البوتقة المجتمعية على أسس حديثة وجامعة، فاستندت إليها بما هي تحديدا تكوينات تتوجس من مجتمعها، ودخلت معها في علاقة مصالح ووجود. بمرور الوقت وترسخ الطائفية كنهج وكواقع، صار للنظم مصلحة في إلغاء ما في الهيئة الاجتماعية من مشتركات وقيم حديثة، ما بعد طائفية، فوقعت الكارثة، ودب الخراب، وأنجب النظام القائم عالما مقلوبا وضعه في مواجهة عدائية مع مواطنيه، بينما تحول أعداؤه في الخارج إلى حلفاء محتملين أو حقيقيين له. ومع أن من يقوضون المجتمع ويعتمدون على تكويناته الطائفية لا يقرون بحقيقة ما يفعلونه، بل يديرون في أحيان كثيرة أسطوانات مناقضة للطائفية تتغنى بالوطنية والقومية والعدالة والتقدم والحرية والدين والمساواة والإخاء بين البشر والمجتمع الحديث والمدني... الخ، فإن هؤلاء لا يفعلون في الحقيقة أي أمر إلا انطلاقا من معايير طائفية؛ معايير ترفض رؤية المواطن كفرد في دولة وعضو في هيئة مجتمعية، وتراه وتستخدمه كمنتسب إلى تكوين سابق للدولة والمجتمع ولاغ لهما هو الطائفة، التي كلما توطدت قضت على ما حولها، وقامت بالعمل الذي يقوم به في العادة العدو الخارجي، حتى أن من تحكمهم نظمها يتساءلون باستغراب إن كانوا يعيشون في بلدهم وتحت حكم وطني، أم في بلد معاد وتحت حكم استعماري.

بقدر ما تكرس الطائفية، بقدر ما تعلن الحكومات، التي تقيمها وتستند إليها، براءتها منها، وتعتبرها جريمة يستحق من يقترفها العقاب والقتل، ومثل ذلك من يطرحها كمشكلة على الوعي الوطني العام، وأخيرا من يطالب بالتخلص منها. ولعل أعظم غرائب الطائفية تكمن في أن من يرتكز عليها يعدها مؤامرة خارجية، لا رد عليها بغير اصطفاف مواطنيه وراءه، أي وراء نظامه الطائفي. ومن يراقب حياة العرب المعاصرة، ستذهله مفارقة غريبة حدها الأول إنتاج الطائفية المقصود، وحدها الثاني إدانتها واتهام الآخرين بها، وفي الوقت نفسه تغييبها عن برامج الأحزاب والقوى السياسية، وعن الوعي الوطني العام، واعتبار كل من يتحدث عنها أو يقاومها عميلا ضالعا في مؤامرة خارجية خبيثة.

ثمة، دون أي شك، جهد خارجي يستهدف تحويل المجتمعات العربية إلى تجمعات طائفية. ولا شك، بالمقابل، في أن من أضفوا طابعا طائفيا على سلطتهم خدموا الخارج، ليس فقط لأنهم حالوا بين مجتمعاتهم وبين أن تكون حديثة وموحدة، بل كذلك قادرة على المبادرة والصراع ومؤهلة للدفاع عن نفسها ومصالحها. ولا شك، أخيرا، في أن منع العقل المجتمعي والشعبي العام من طرح موضوع الطائفية بحرية وصراحة هو حلقة مهمة في سعي النظم إلى تأبيدها والإمعان في استعمالها سلاحا تغتال به بلدانها، لصالح خارج يعرف قيمة ما تقدمه إليه من خدمات، لذلك يتمسك بها، بعد أن حققت أعز أحلامه: هدم مجتمعاتها وتقويض دولها وتدمير مواطنيها، وإعدادها للسقوط في أول مناسبة.

لقد حان الوقت لطرح موضوع الطائفية على الوعي العام، ولكشف مضامينها ومخاطرها ولتخليص الأمة منها، خاصة بعد أن أخذت الطوائف تتحول إلى أحزاب سياسية ودول، وشرعت تشق العالم العربي إلى عوالم، والإسلام إلى مذاهب، وتلعب أخطر دور يمكن تصوره في القضاء على الحركة القومية والوطنية العربية الحديثة. ومن يتأمل ما يحدث في العراق، سيجد أن الطائفية أخذت تطيح بالإسلام وتقلبه من دين تسامح ووحدة إلى دين بغضاء وشقاق. وقد تفجره في مستقبل منظور في أكثر من بلد عربي.

هناك ظواهر يستحيل التعايش معها، أهمها في عالم العرب الحالي: الطائفية، الظاهرة التي ستقضي علينا، إذا لم ننجح في التخلص منها والقضاء عليها، في أقرب وقت وبكل ما لدينا من طاقات.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office